مستويات السياسة العامة

التصنيف الثاني : التصنيف الثلاثي. (1)

يعود هذا التصنيف **لجيمس آندرسون**، الذي قام بتحديد أنواع السياسة العامة انطلاقا من : مستوى المشاركة في السياسة العامة ، و نطاقها ، و طبيعة المواضيع التي تقوم بمعالجتها.حيث نجـــــــــــــد :

1/سياسة جزئية:

نكون بصدد سياسة جزئية عندما يحاول فرد ما أو قلة من الأفراد استصدار أمر إداري لصالحهم أو إعفائهم من متطلبات قانون ما، أو عندما تحاول شركة أو مؤسسة تغيير حسابات الضرائب عليها أو الحصول على منحة لإقامة مشروع ما ، و ما يميز هذا النوع من السياسات هـــــــــــــــو :

-خصوصيتها و محدودية القضايا التي تعالجها.

-عدم تمتعها بالطابع العمومي.

-قلة المنتفعين و المتأثرين و حتى المشاركين فيها.

-لا تتطلب تدخل أو ضغط جماعي لوضعها، كما أنها لا تحتاج لموارد مالية كبيرة لتنفيذها.

-لا يتم اتخاذها على حساب جماعات أخرى .

-تتوسع دائرة هذا النوع من السياسات بتزايد نشاطات الدولة.

2/سياسة فرعية:

السياسات الفرعية هي تلك السياسات العامة المتعلقة بالقطاعـــــات المتخصصة –كـــالموانئ و الملاحة البحرية و النهرية–، و المتضمنة لعلاقات فرعية و أخرى جانبية تقوم بين الدوائر التنفيذية أو جماعات المصلحة المهتمة بقضايا نوعية متخصصـــة. هذا النوع من السياسات يصدر عن النظم الفرعية أو ما يعرف بالوحدات الحكومية الفرعية، و التي يرجع سبب وجودها إلى طبيعة القضايا التي تعمل على وضعها، بهدف إثارة اهتمام غالبية أفراد المجتمع. ما يميز النظم الفرعية هو صعوبة حصرها و تحديدها، و تمتعها بنوع من الاستقلالية في جمع المعلومات و المطالب وصياغة السياسات العامة المرتبطة بمجال تخصصها، و انطلاقـــــا من ذلك تساهم في توجيه السلوك الحكومي و تحديد نشاطاتـــــــــــــه العامة كل في ميدانه.

3/ سياسة كلية :

تعالج أو تتعلق بالقضايا التي تستقطب اهتماما أكبر ، أو التي يصبح الاختلاف حولها واسعا مما يستدعي تدخل و مشاركـــــة العديد من الفواعل مثل تلوث المياه،البطالة،انخفاض الأجور،الإضراب،ارتفاع الأسعار. ما يميز هذا النوع من السياسات مقارنة بغيرها هو تدخل الرؤساء فيها ، لأن دائرة المصالح تكون أكثر اتساعا كما أن القضايا و المشاكل التي تقوم بمعالجتها قد تبـــدأ جزئية فرعية ثم تتحول إلى قضايا عامة تستدعي تدخل السلطات العمومية في المستويات العليا.

1-جيمس آندرسون ، صنع السياسات العامة، المرجع السابق،ص ص.70-73.

التصنيف الثالث : التصنيف الرباعي.

يعود هذا التصنيف **لجبريال ألموند** ، تتمثل معايير التصنيف في الأفعال التي تقوم بها الحكومة و ما يترتب عن ذلك من آثار، حيث توصل إلى تحديد أربعة أصناف و هي:(1)

1/السياسة العامة الاستخراجية:

تتجسد في قيام الحكومة باستخراج و تعبئة الموارد المادية و البشرية، انطلاقا من حسن توظيفها و استخدامها لبيئتها الداخلية و الخارجية، و تتمثل هذه الموارد في:النقود،الأشخاص،السلع،الخدمات.كل الدول بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي ودرجة تعقدها و تشابكها تتبنى مثل هذه السياسات، و أبسط أشكال هذا النوع هو الخدمة العسكرية و الخدمات العامة الإلزامية الأخرى، كالاشتراك في هيئات المحلفين و الأشغال الشاقة المفروضة على المجرمين السجناء.

إلى جانب ذلك تعتبر الضرائب من أهم الأشكال الاستخراجية للموارد ومن أكثرها إنتشارا و شيوعا، و هي تعني استخراج النقود من أبناء المجتمع للأغراض الحكومية و في مقابل ذلك لا يتلقون أي منفعة مباشرة أو فورية، و الهدف الجوهري لهذه السياسة هو ضمان استمرار الإيرادات بهدف تغطية مختلف النفقات.

2/السياسة العامة التوزيعية:

يترتب عن السياسة العامة التوزيعية قيام الإدارات و الأجهزة البيروقراطية الحكومية بتخصيص مختلف أنواع النقود ، و السلع، و الخدمات، و الامتيازات، و الفرص للأفراد و الجماعات في المجتمع . و يعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة مقياس كمي للأداء التوزيعي، و رغم ذلك فإنه يمكن قياسه و مقارنته انطلاقا من :

-كمية و حجم ما يتم توزيعه.

-مجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع .

-العلاقة القائمة بين الاحتياجات الإنسانية و التوزيعات الحكومية التي تهدف للاستجابة لهذه الاحتياجات.

-القطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع.

و من أمثلة هذا النوع من السياسات سياسة: التعليم، الصحة، الدفاع، الأمن، الإسكان....

3/السياسة العامة التنظيمية:

تتضمن الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف النظام السياسي بهدف السيطرة،و التحكم، و ضبط سلوك الأفراد و الجماعات المختلفة المتواجدة داخل المجتمع. تطبيق هذا النوع من السياسات عادة ما يقترن باستعمال القسر القانوني أو التهديد به، لكن هذا لا ينفي أن السلطات العمومية قد تلجأ إلى استعمال أساليب أخرى مثل:الحث،التوعية،تقديم الإغراءات المادية و المالية... لابد من الإشارة إلى أن نمط التنظيم يتأثر بشكل كبير بطبيعة التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، إلى جانب التغيرات في القيم الاجتماعية. من أمثلة هذا النوع من السياسات:تحديد الأجور و الأسعار، شروط تولي الوظائف العامة،تنظيم نشاطات و حدات المجتمع المدني....

4/السياسة العامة الرمزية:

عندما يتم اتخاذ هذا النوع من السياسات ، فإن السلطات الحكومية تعمل على تغطيتها إعلاميا حتى تتمكن من إعطائها بعدا قيميا و أخلاقيا يرقى بالحدث المشار إليه ليشكل اهتماما في عقول أبناء المجتمع. الهدف الأساسي من وراء تبني هذا النوع من

1-يمكن الرجوع إلى:-جبريال ألموند ، و آخرون، السياسة المقارنة:إطار نظري،المرجع السابق،ص ص.283-297.

-فهمي خليفة الفهدوي، السياسة العامة:منظور كلي في البنية و التحليل ،المرجع السابق،ص ص.73-77.

السياسات خلق الالتزام العاطفي نحو الولاء للوطن عن طريق تصعيد الحس الوطني و تعبئة الجماهير بالقيم السياسية المحبـــذة و الاعتزاز بالهوية المجتمعية و الدولة القائمة، فهي تعبر عن حاجة قيمية و معنوية توليها الحكومة الاهتمام الدائم . من أمثلة هـــذا النوع من السياسات مثلا: الاحتفاء بالرموز الوطنية، العناية بالثرات من خلال الاهتمام بالآثار و إنشاء المتاحف ، الإشـــــادة بالأعمال الرائدة و المتميزة في الدفاع عن الوطن و أعمال المفكرين المبدعين من أبناء المجتمع.

التصنيف الرابع : التصنيف الخماسي. (1)

يقوم هذا التصنيف على استيعاب الحركية التجاذبية، و حالات المنافسة و الصراع ، و تأثيرات ممارسة القوة و الضغط و الحرص على الحصول على الامتيازات بين مختلف الجماعات المصلحية مثل ما هو عليه الوضع في الأقطار الغربية،إذ يمكن تحديد خمسة أصناف من السياسات في هذا الإطار و هي:

1/السياسة العامة تمثل الأغلبية:

تكون السياسة العامة ممثلة لغالبية أفراد المجتمع عندما تحظى اتجاهاتهم باهتمام صناع السياسة العامـــة، و تكون عـــوائد هـــذه السياسات و نتائجها خادمة لمصالحهـــم، الأمـــر الذي يجعلها أكثر حضورا و فاعلية كسياسات الأمن الاجتماعي، الرعايـــة الصحة، سياسة العمل...

2/السياسة العامة تمثل جماعة المصلحة:

هذا النوع من السياسات قائم على الفرضية القائلة بأنه عندما تكون تكاليف السياسة العامة المعنية مرتكزة على مجموعة صغيرة محددة،و أن فوائد هذه السياسة ستتركز و تعود لصالح مجموعة أخرى مختلفة،فإن سياسة مجموعة المصلحة هي التي تسيطر على عملية صنع السياسة العامة.

3/السياسة العامة تمثل العميل أو التابع:

ينتج هذا النوع من السياسة عندما تكون غالبية الأشخاص المتحملين لتكلفتها ليس لهم دافع التنظيم لما يترتب عنها من فوائد ، مما يؤدي إلى انحصارها في فرد أو مجموعة معينة.و تظهر مثل هذه السياسات عندما تحوز بعض الحرف على التراخيص القانونية لتحكم ذاتها و أعمالها من قبلها، و هذا ما دفع البعض إلى تسميت هذا النوع من السياسات بسياسات التنظيم الذاتي.

4/السياسة العامة تمثل صاحب الاهتمام العام:

يبرز هذا النوع من السياسة عندما تسعى غالبية أعضاء البرلمان إلى وضع سياسة عامة مثلى بهدف مواجهة تهديد ما، سواء كان حقيقيا أو افتراضيا يستهدف المصلحة العامة ، و العمل على الحد منه بفرض تكاليف و غرامات فعلية على الجهات التي تشكل مصدرا للتهديد. و كمثال على ذلك السياسة التي تفرض غرامات صارمة على المتسببين في تلوث الهواء أو الماء.

5/السياسة العامة تمثل الأحزاب السياسية:

يظهر هذا النوع من السياسة عندما يبرز دور الأحزاب السياسية ، و بالأخص عند مناقشة الهيئة التشريعية لسياسة ما بـــهدف تبنيها. و كمثال على ذلك دور الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من دور الحزب الجمهوري في قضايـــا مرتبطة بالرفاهية الاجتماعية، و السياسة العامة الاقتصادية، و الشؤون الخارجية.

1- فهمي خليفة الفهدوي، السياسة العامة:منظور كلي في البنية و التحليل ،المرجع السابق،ص ص،77-80.